مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

إدارة اللاستقرار .. كيف تكيفتِ النخب السياسية العراقية مع الأزمات بدلاً من حلها؟

د.ساعود جمال ساعود

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص التنفيذي:

يمثل مفهوم «إدارة اللاستقرار» أحد المفاهيم التفسيرية المهمة لفهم طبيعة الحدث في العراق على مستوى إدارة الحكومات المتعاقبة لشؤون الشعب، وعلى مستوى النظام السياسي العراقي تحديداً بعد عام 2003، فبدلاً من السعي إلى إزالة مسببات الأزمات البنيوية التي أدت إلى إسقاط نظام صدام حسين بمعزل عن المسبب الخارجي، وأفشلت عملية إعادة بناء الدولة، علاوة على التقاعس عن الشروع في تنفيذ آليات الحلول، اتجهت النخب السياسية إلى أرجاء حل المعضلات الجوهرية عبر تطوير آليات تكيفية تسمح باستمرار الدولة على الرغم من حالة عدم الاستقرار المزمنة، وقد تحقق ذلك من خلال نظام المحاصصة الطائفية والأثنية الذي أوجد صيغة لتوزيع السلطة والثروة بين القوى السياسية الرئيسة، بما يضمن مصالحها ويمنع انهيار التوازنات القائمة، وهذا ما تم ضمن صيغة ما يسمى «الديمقراطية التوافقية» التي جعلت المنتوج السياسي لأرضاء الأطراف المكونة للمجتمع السياسي العراقي، وليس للعمل ضمن بوتقة واحدة تعود بالنفع على عموم العراقيين.

وعلى الرغم من أن هذه الآلية نجحت نسبياً في تجميد اندلاع حرب أهلية شاملة أو انهيار كامل لمؤسسات الدولة، إلا أنها أضاعت فرصة استثمار معطيات قوة الدولة العراقية وتفعيلها بالشكل الأمثل، كما أسهمت عل صعيد الممارسة السياسية في إنتاج نمط من الحكم يقوم على التوافقات المؤقتة المتنافسة لحد التناحر الضمني، بدلاً من التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وأدى ذلك إلى ضعف القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وتراجع كفاءة المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مما وفر البيئة الملائمة لخلق الولاء الضيق عبر استغلال ثغرة القيام بالمهام المفروضة على الدولة من قبل الأحزاب والجماعات، ليقود هذا إلى خلق ولاءات

متعددة لهذه التنظيمات السياسية والاجتماعية، وتعميق الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، لتوجه بذلك ضربة قاصمة للانتماء للعراق سواءً محلياً أو خارجياً أيضاً بفعل ظاهرة الاستقطاب الخارجي والولاء والانتماء الديني والايديولوجي للجوار الإقليمي.

كما أن استمرار الاعتماد على الموارد النفطية كعصب اقتصادي محوري أوقع الدولة في فخ الريعية، على الرغم من امتلاك مقومات قوة أخرى، وجعل الدولة عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، وأضعف فرص بناء اقتصاد منتج ومتنوع وآليات تصريف إنتاج متعددة باستغلال مزايا الجيبوليتيك العراقي، وبالتالي فإن مستقبل الاستقرار العراقي يتطلب الانتقال من إدارة الأزمات إلى معالجتها عبر المواجهة الصلبة مع طبيعة التوازنات التي تستنزف قدرات الدولة، واستقلال صانع القرار عن الدور الوظيفي لخلفيته الحزبية، والعمل للصالح العام، إصلاحات سياسية ومؤسسية واقتصادية شاملة، هذا الكلام الذي يضع المخطط والمنظر الاستراتيجي والباحث الأكاديمي في خانة الطوباوية السياسية الخارجة عن نطاق الواقع والقريبة بعد ميل من الوهم وزيغ الضلال الوطني السياسي.

أولاً: بيان المشكلة :

تتمثل المشكلة الجوهرية بتطوير النخب السياسية العراقية خلال العقدين الماضيين بقدرة كبيرة على التكيف مع الأزمات دون أن تعمل على إزالة أسبابها الحقيقية، فكل أزمة جديدة تتحول إلى مناسبة لإعادة توزيع النفوذ السياسي والاقتصادي بين القوى المتنافسة، بدلاً من أن تكون فرصة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الدولة.

على سبيل المثال، أدى اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة من العراق عام 2014 إلى كشف حجم الضعف المؤسسي الذي أصاب الأجهزة الأمنية والعسكرية، وعلى الرغم

من نجاح الدولة لاحقاً في استعادة الأراضي المحتلة، إلا أنه تم بتدخل مرجعيات خارج نطاق المؤسسات الرسمية وعبر الجهود الشعبية الأمر الذي أعطاها سند شرعي وقانوني ودعم شعبي للاستمرار بالوجود والدور وطرح الذات على الساحة العراقية كفاعل مؤثر؛ موازي من وجهة نظر الهيئات الرسمية في حين هو أصيل من ناحية الدور والعمل للمصلحة العراقية من ناحية الأمن القومي العراقي، إضافة أن الإصلاحات الأمنية بقيت محدودة ولم تعالج بصورة جذرية للمشاكل داخل المؤسسات الأمنية.

وبالعودة للواقع الحي، فقد كشف تخصيص مساعدات لفلسطين مقابل أزمة الرواتب في مطلع العام الحالي، وما كشفته احتجاجات تشرين عام 2019 عن أزمة عميقة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث طالب المحتجون بإنهاء الفساد وتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل، ومع ذلك، اقتصرت استجابة الحكومة آنذاك على إجراءات جزئية وتغييرات حكومية محدودة، دون المساس بالبنية الأساسية التي أنتجت الأزمة، وحالياً تتكرر الحادثة وأخرها تظاهرات لتعيين الخريجين القدامى في بغداد عام 2026، حيث صممت الحلول لمعالجة ظرف مؤقت دون أي خطة استيعابية على المدى الاستراتيجي الحالي والبعيد المدى.

من جهة أخرى، يؤدي نظام المحاصصة إلى تحويل مؤسسات الدولة إلى أدوات لخدمة الأحزاب السياسية بدلاً من خدمة المصلحة العامة، بدليل أن الوزارات والهيئات الحكومية غالباً ما تُدار وفق اعتبارات الولاء الحزبي والطائفي، مما يضعف المهنية والكفاءة ويعزز ظاهرة المحسوبية، بالإضافة إلى الأزمة المجتمعية الطاغية المتمثلة باستمرار آثار الاستقطاب الاجتماعي حيث ما يزال البعض لم يكن العراق والدولة هي الأولية لديه وهذا أكبر خطر وجودي ثقافي وهوياتي يهدد الانتماء والهوية الوطنية الجامعة للعراق، ونتيجة ذلك، تتعرض شرعية النظام السياسي بحكومته ومؤسساته إلى تآكل متجدد مستمر، خاصة

بين الأجيال الشابة التي تنظر إلى الدولة باعتبارها عاجزة عن تحقيق تطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

تحليل أسباب المشكلة:

إن ظاهرة «إدارة اللااستقرار» في العراق ليست مجرد نتيجة لسوء الإدارة الحكومية، وإنما هي نتاج تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية والتاريخية والسياسية والاقتصادية التي تراكمت عبر عقود طويلة ويمكن تحديد هذه الأسباب على النحو الآتي:

أولاً: الإرث التاريخي للدولة العراقية المتمثل بشيوع الحكم المركزي القائم على القوة الأمنية خلال القرن العشرين أكثر من اعتماده على المؤسسات السياسية التشاركية، ما أدّى إلى عجز المؤسسات بعد انهيار النظام السابق عام 2003 على إدارة الانتقال السياسي بصورة مستقرة، ولذلك ورثت الحكومات الجديدة دولة ضعيفة المؤسسات لكنها قوية في شبكات النفوذ غير الرسمية.

ثانياً: الفراغ السياسي والأمني الذي نجم عن انهيار الجيش وأجهزة الدولة بعد عام 2003 الذي أدى إلى فراغ سياسي وأمني دفع القوى الاجتماعية والفئوية إلى البحث عن الحماية داخل هوياتها الفرعية بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة.

ثالثاً: اعتماد عملية بناء النظام السياسي على منطق تمثيل المكونات بنسبة تفوق اعتماد منطق بناء الدولة، فبدلاً من تشجيع المنافسة السياسية البرامجية، جرى ترسيخ مفهوم التمثيل الطائفي والاثني بوصفه الأساس في توزيع المناصب والسلطات، ثم تحوّلت المحاصصة من آلية انتقالية مؤقتة إلى مؤسسة سياسية غير رسمية، تتحكم في تشكيل الحكومات وإدارة الموارد العامة، وهذا ما جعل بقاء النخب السياسية مرتبطاً باستمرار هذا النظام لا بإصلاحه.

رابعاً: التداعيات السياسية لنمط لاقتصاد الريعي النفطي الذي تمثّل بالتمكن من شراء الولاءات السياسية والاجتماعية من خلال التوظيف الحكومي والدعم المالي دون الحاجة إلى تطوير اقتصاد منتج أو تحسين كفاءة الإدارة العامة، وهذا ما أدّى إلى تضخم القطاع العام وظهور ملايين الوظائف ذات الطابع السياسي أكثر من الطابع الإنتاجي.

خامساً: التدخلات الإقليمية والدولية، حيث تحوّل العراق إلى ساحة للتنافس الجيوسياسي بين قوى إقليمية ودولية متعددة، تعمل هذه القوى غالباً عبر حلفاء محليين يمتلكون نفوذاً سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً، ما أدى ذلك إلى إضعاف استقلالية القرار الوطني، حيث أصبحت بعض التسويات السياسية الداخلية مرتبطة بتوازنات إقليمية ودولية أكثر من ارتباطها بالمصالح الوطنية العراقية.

سادساً: هيمنة العلاقات الشخصية والحزبية في مؤسسات الدولة على حساب القواعد القانونية والإدارية، لدرجة أن التعيينات والترقيات والعقود الحكومية، أصبحت تخضع في كثير من الأحيان لمعايير الولاء السياسي، مما أدى إلى تراجع الكفاءة وضعف الثقة بالمؤسسات العامة.

تحليل السياسات الحالية:

أولاً: السياسات الأمنية:

تبنّت الدولة العراقية في المجال الأمني نموذجاً مزدوجاً يجمع بين المؤسسات العسكرية الرسمية والقوى المسلحة شبه الرسمية، تجلى ذلك بتأسيس (الحشد الشعبي) خلال الحرب ضد داعش، هذا النموذج حقق نجاحاً ملموساً في تعبئة الموارد البشرية والعسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية العاجلة، وأسهم في استعادة الأراضي التي سيطر عليها التنظيم، إلا أن استمرار وجود تشكيلات مسلحة متعددة الولاءات خلق إشكالية تتعلق باحتكار الدولة لوسائل العنف المشروع، وهو أحد أهم مقومات الدولة الحديثة، كما أدى تداخل الأدوار بين المؤسسات الرسمية والفصائل المسلحة إلى ظهور تحديات تتعلّق بالمساءلة القانونية، وبتحديد مراكز صنع القرار الأمني، مما ينعكس سلباً على الاستقرار طويل الأمد.

ثانياً: السياسات الاقتصادية:

يعتمد العراق اقتصادياً بصورة كبيرة على صادرات النفط التي تشكّل المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وقد اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى تخصيص الجزء الأكبر من هذه الإيرادات لتغطية النفقات التشغيلية على رأسها الرواتب والأجور والدعم الحكومي، وعلى الرغم من أهمية هذه السياسة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتخفيف معدلات الفقر، فإنّها أدّت إلى تضخم الجهاز الحكومي وإهمال القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، كما أسهمت في ترسيخ اقتصاد ريعي يعتمد على توزيع الثروة بدلاً من إنتاجها، كما أدى ضعف الرقابة والحوكمة إلى انتشار شبكات الفساد التي تستنزف الموارد العامة وتعرقل تنفيذ المشاريع التنموية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مستوى الخدمات والبنية التحتية.

ثالثاً: الشق السياسي:

تعتمد عملية تشكيل الحكومات سياسياً على مفاوضات معقدة بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وغالباً ما تستغرق هذه العملية أشهراً طويلة سببها الضمني التنافس على المناصب والموارد، هذا ما أدّى إلى ظهور ما يمكن تسميته «سياسة التسويات الدائمة»، حيث تُحل الخلافات عبر صفقات سياسية مؤقتة بدلاً من بناء مؤسسات قادرة على إدارة التنافس بصورة مستقرة، وتبرز هذه الظاهرة بوضوح بعد كل دورة انتخابية، حيث تتحول الانتخابات إلى نقطة بداية لمفاوضات جديدة حول تقاسم النفوذ، وعند الاصطدام بحواجز ناجمة عن التدخلات الخارجية برسم المسار السياسي العراقي دولياً أو إقليمياً، يتم التوصل لتسويات تضمن مرشحين متوافق عليهم، كما هو الواقع الحالي، مما يضع رئيس الوزراء أمام واقع صعب، وعلى الرغم من أن هذه الآلية تحد من احتمالات الصدام المباشر بين القوى السياسية، فإنّها تؤدي إلى إضعاف المساءلة الديمقراطية وإلى استمرار النخب نفسها في السيطرة على المشهد السياسي.

التقييم العام والأثار المحتملة على الحكومة الحالية:

ورثت الحكومة الحالية تركة ثقيلة من الأزمات الهيكلية ترتبط بصلب النظام السياسي والاقتصادي العراقي، وتبرز مسألة إيجاد حلول جذرية لها أمراً بغاية الصعوبة وعلى الأغلب إن نجحت ستنجح بـ «تسكين الأزمات» أو إدارتها بأقل الخسائر:

أولاً: أزمة «المحاصصة الطائفية والحزبية» (التوافقية السياسية): تعد «المحاصصة» العلة الأساسية التي بني عليها النظام السياسي في العراق، وعلى الرغم من سعي الزيدي لتقديم نفسه كقائد لتشكيلة تكنوقراط، إلا أنه لا يستطيع تفكيك هذا العرف، لأن القوى التي منحت الثقة لحكومته تشترط الحفاظ على مكاسبها ونفوذها داخل مؤسسات

الدولة، مما يجعل أي محاولة للإصلاح الإداري الجذري بمثابة حرب مباشرة تهدد بالإطاحة بالحكومة نفسها.

ثانياً: تضخم القطاع العام والاعتماد الكلي على النفط (الريع الاقتصادي): يُعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً بامتياز، يعتمد فيه العراق بنسبة تتجاوز 90% على الإيرادات النفطية لتمويل موازنته، الحل الجذري يتطلب تفعيل القطاع الخاص، وضغط النفقات، ورفع الدعم، وتغيير الهيكل الوظيفي، وهي قرارات «انتحارية» سياسياً وشعبياً لا تستطيع أي حكومة اتخاذها لأنها قد تؤدي إلى ثورة جياع واضطرابات اجتماعية فورية في الشارع.

ثالثاً: الدولة العميقة والفساد «المنهج»: الفساد منظومة متكاملة تمتلك أدوات سياسية واقتصادية ومسلحة لحمايتها (المكاتب الاقتصادية للأحزاب)، وإن ضربت الحكومة صغار الفاسدين فلن تستطيع ضرب الرؤوس الكبيرة أو تفكيك شبكات العقود الاستثمارية الوهمية ومنافذ التهريب، لأن هذه المنظومة متغلغلة في مفاصل الدولة العميقة وأي مساس حقيقي بجذورها سيعني تقويض الاستقرار السياسي الهش الذي تستند إليه حكومته، بالإضافة إلى تحدٍ من نوع أخر وهو مسألة السلاح خارج السياق القانوني الرسمي.

بدائل الحلول ومناقشتها:

البديل الأول: الإبقاء على الوضع القائم عبر استمرار نظام المحاصصة مع إدخال تعديلات طفيفة، وهذا يقدم مزايا مؤقته مثل المحافظة على الاستقرار السياسي النسبي، ولا يتطلب تغييرات جذرية، بالمقابل هناك عيوب تترتب على الإبقاء على هذا الوضع تتمثل باستمرار الفساد، وضعف التنمية، وتآكل الشرعية السياسية، وارتفاع احتمالات

الانفجار الاجتماعي مستقبلاً.

البديل الثاني: الإصلاح التدريجي ويقوم على تقليص المحاصصة تدريجياً دون المساس بالتوازنات الأساسية للنظام، وهذا البديل يتسم بكونه أكثر واقعية وقابلية للتطبيق، ويحد من مقاومة النخب، ويسمح ببناء توافقات واسعة، ولكن تسوده عيوب مثل بطء النتائج واحتمال تعطيله من القوى المستفيدة.

البديل الثالث: إعادة هيكلة النظام السياسي بالكامل وإنهاء المحاصصة بصورة مباشرة، أو بالحد الأدنى تعزيز المواطنة والكفاءة، ورغم ذلك هذا البديل يسوده عيوب مقاومة شديدة من النخب القابضة على شرايين الحياة في العراق، ومخاطر عدم الاستقرار، وصعوبة التطبيق في البيئة الحالية.

البديل الرابع: النموذج الهجين والذي يقوم على الجمع بين الحفاظ المؤقت على بعض التوازنات المكوناتية وبين التوسع التدريجي في الإدارة المهنية والكفاءة، من مزاياه الجمع بين الواقعية والطموح الإصلاحي، كما أنه يقلل تكلفة الانتقال ويحافظ على الاستقرار، والطامة الكبرى بالنسبة لهذا البديل أنه يتطلب قيادة سياسية قوية، ويحتاج إلى توافقات معقدة.

التقييم النهائي للبدائل: يرجح الباحث في ظل مؤشرات الحالة الشعبية لاسيما شرائح الشباب المثقفين(خريجي الجامعات)، والفقر والفساد مفاضلة مع الطموح ومقومات قوة العراق، وانكشاف شبكات الفساد أمام الرأي العام، ومحاولات التمرد على خناق التحزب من قبل الراغبين بالتغيير، ومسايرة مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وزيادة الوعي التدريجي السياسي للشعب العراقي، والضجر من مسارات العمل الحكومي وتزايد العقبات أمامها، وغيرها من المؤشرات، فإن البديل الرابع (النموذج الهجين) وفق منهجية

تحليل السياسات العامة يظل الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق في الظروف العراقية الراهنة لأنه يوازن بين ضرورات الاستقرار ومتطلبات الإصلاح.

مقترحات للحكومة الحالية:

أولاً: ممارسة رئيس الوزراء وظيفته كصانع القرار عبر الانتقال -عكس سابقيه- من «الدور الوظيفي» إلى وضعية «رجل الدولة وذلك عبر استغلال صفته كمرشح تسوية تكنوقراط للتحرك كرئيس لحكومة العراق بأكمله، وليس كمدير تنفيذي للقوى السياسية التي رشحته، لخلق قاعدة شرعية جماهيرية مباشرة تعوضه عن غياب القاعدة الحزبية.

ثانياً: الانتقال التدريجي من الريعية إلى «الجيوبوليتيك المنتج للتحرر من رحمة التقلبات العالمية خاصة مع تضرر سلاسل التوريد عبر مضيق هرمز، حيث يجب استغلال «المزايا الجغرافية للعراق عبر تسريع مشاريع ربط الطرق الدولية والسككية (مثل طريق التنمية) لتحويل العراق إلى ممر تجاري بري عالمي يربط الخليج بأوروبا عبر تركيا، لتعظيم الإيرادات غير النفطية، تعزيز العلاقات مع الحكومة السورية عبر مسار متلازم لا آحادي يتم من خلال جهاز الأمن الوطني أو الاستخبارات العراقية من جهة ووزارة الخارجية ذات الدور غير المفعل حيال العلاقات مع سوريا.

ثالثاً: وضع «فيتو» تنفيذي يمنع التعيين العشوائي غير المنتج، وتوجيه الفوائض المالية نحو صيانة وتطوير شبكات الطاقة والكهرباء واستثمار الغاز المصاحب محلياً لإنهاء التبعية الإقليمية في ملف الطاقة.

رابعاً: تفعيل لجان التنسيق الأمني المشترك والربط بين الالتزامات الاقتصادية للدول المجاورة ومدى احترامها لسيادة القرار الأمني الوطني العراقي، والهدف منع تحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية بين القوى الإقليمية والدولية.

خامساً: هندسة نموذج التوحيد واحتكار الدولة لوسائل العنف المشروع، والحل الأنسب وفق النموذج الهجين هي تجنب الصدام العسكري المباشر، والبدء بـ **"المأسسة التقنية البحتة"** عبر توحيد نظم الرواتب، القيادة والسيطرة، وحصر حركة السلاح الثقيل بقرار القائد العام للقوات المسلحة حصراً، تمهيداً لدمج كامل وهيئة حقيقية منضبطة تحت لواء العقيدة العسكرية الرسمية.

سادساً: آليات تنفيذ «النموذج الهجين» المقترح والذي يبرز باعتباره الأنسب لحالة العراق خلال فترة رئاسة الوزراء الحالية، وتتم وفق الخطوات الأهم الأتية:

أولاً: إدارة الوزارات: اشتراط معايير «تكنوقراطية صلبة» (شهادة تخصصية، خبرة دولية) في الشخص المرشح، مع منح رئيس الوزراء حق الرفض الفوري للمرشح غير الكفء.

ثانياً: ملف الاستثمار: إخضاع العقود لمنظومة رقابة دولية وشركات تدقيق عالمية لقطع الطريق على العقود الاستثمارية الوهمية وشبكات الفساد الممنهج.

ثالثاً: التعيينات والوظائف: وقف التوظيف السياسي في القطاع العام المتضخم، وتقديم قروض حكومية ميسرة بلا فوائد لتفعيل مشاريع القطاع الخاص والزراعة والصناعة.

رابعاً: النتائج المتوقعة: إن لجوء الحكومة إلى «تسكين الأزمات» فقط سيعني حتماً انفجار الشارع مجدداً وتآكل ما تبقى من شرعية النظام السياسي، الحل يكمن في الشجاعة الإدارية لتطبيق هذا «النموذج الهجين»؛ حيث تُحترم التوازنات السياسية مؤقتاً لحفظ السلم الأهلي، ولكن تُسحب منها تدريجياً صلاحيات إدارة المال والسلاح والوظيفة العامة لصالح معايير المواطنة والكفاءة الحقيقية.

هوية البحث

- **الباحث:** د. ساعود جمال ساعود - الجامعة المستنصرية
- **الموضوع:** إدارة اللاستقرار .. كيف تكيفت النخب السياسية العراقية مع الأزمات بدلاً من حلها؟
- **تأريخ النشر:** آب - اغسطس 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org